

رئيس التحرير المسؤول  
العميد منير عقيقي

## تحديات ينتظرها لبنان

يعيش لبنان ازمتا متتالية نتيجة التعثر في بنية نظامه السياسي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات وتحديثها كما يجب، بل تماشت مع العقلية التي كانت سببا في تفويض اسس مكونات الدولة. مع تشكيل حكومة جديدة تعيد الثقة بالدولة ومؤسساتها، تحترم عقول الناس وتحفظ حقوقهم المهنية، وامام ما نشهده من انهيارات، هناك تحديات كثيرة تنتظر لبنان للوصول الى الحدثة وما يصبو اليه اللبنانيون.

ابرز التحديات تبدأ بتطوير التشريعات والعمل على تسييرها بشكل واضح وتطبيقها بشفافية، بعيدا من الاجتهادات في خدمة المصالح الخاصة. هذا التحدي يتطلب جسما عدليا نزيها مكونا من قضاة يخدمون وظيفتهم بما تتطلبه اخلاقيات المهنة. ولا يكتمل المشهد الا بتفعيل عمل المحاماة، واعادة الهبة الاخلاقية والمهنية الى المحامي الذي يجب ان يفصل بين واجبه ودوره وبين اهوائه المختلفة.

حين تبدأ الاسس القانونية بالانضباط، ندخل الى التحدي الاصعب وهو الفساد الذي هدم جدران الدولة فعزأها. هذا التحدي يتطلب اعادة تكوين السلطة التي اعتادت ان تعتاش على المحاصصة، وهو سر وجودها واستمراريتها. تكوين سلطة جديدة يتطلب قانونا انتخابيا عصريا منصفا للجميع وعلى قياس الوطن.

اما تحدي الاصلاح، فهو يبدأ بتطهير المؤسسات والادارات من المستزلمين ومن التوظيف السياسي، وهذا يتم عبر تنظيم مهام الوزارات وهيكلتها اقسامها ودوائرها وربطها ببعضها بوسائل تقنية متقدمة لتسهيل عمل المواطن، بعيدا من البيروقراطية والرشاوى المنتشرة في غرف الوزارات والادارات وغيرها وتفعيل العمل الرقابي لأنه لا تستوي من دون رقابة فعلية تتبعها مساءلة ومحاسبة.

امام لبنان تحديات اجتماعية كبرى اهمها، تكريس التضامن المجتمعي اولوية لانه يكفل الحقوق ويؤمن لقمة العيش ويحمي الاقتصاد، ويوفر الامن والامان ويفرض الحماية الواحدة للجميع، وينتزع الحقوق ويبني المستقبل.

من التحديات الصعبة، تبقى صناعة الهوية الوطنية وتعريفها، لانه وبالاسف ضاعت في اروق الكانتونات الميليشياوية، وفي زوارب الاقطاع والتطرف والتخلف والعصبية... تحديد الهوية يعزز المصالحة مع الذات، ويساهم في تقبل الشريك، يوحد الرؤية على الاساسيات الجامعة من دون ان

يلغي الاختلاف في الرأي والتنوع. التحدي التربوي يشكل عصب نشأة الاجيال وبنية مستقبلها وركيزته. تعزيز المدرسة الرسمية بموارد بشرية متخصصة، ودعمها لوجستيا وماديا، وفرض الزامية التعليم، وتطوير المناهج وادخال وسائل التعليم المتقدمة، يضع لبنان على طريق الحدثة، ويقلص من حدة الجهل والتشرد والجريمة والسرقه.

اما اصلاح قطاع الاعلام، فيبقى التحدي الكبير المسؤول عن تنوير الطريق الى المستقبل والحدثة والتمدن، ويحمل مسؤوليات كبرى في توجيه المتلقي. فالاعلام يجب ان يطور نفسه ويغسلها من السوداوية المساهمة في التفكك المجتمعي عبر محتوى المادة التي يقدمها، وان لا يتحول الى ادوات توجيهية سياسية انقسامية.. لا بد من سن قانون اعلام حر، مبني على اسس ومبادئ مستوحاة من "ميثاق الشرف الاعلامي لتعزيز السلم الاهلي" الذي اطلق في 2013/6/25 برعاية اممية، كما يكفل تحصين الاعلام من الرشاوى الفردية او المؤسسية او الخارجية.

اما في الاقتصاد، فمسار التحدي طويل وشاق، يتطلب عناوين وثوابت وتوجهات ونهج، وضمانة وثقة مالية واحتراما للعملة الوطنية، وتوازنا ما بين الناتج والصرف ومراقبة الاسعار. لا بد من مشاريع وخطط تشجع الانتاج المحلي وتنميته، وتعزز دور اليد العاملة مع توفير السوق المحلية والاسواق الخارجية للتسويق. يبقى القطاع الصحي ركيزة المجتمعات. فالتحدي كبير بعد ان خسر لبنان نخب طواقمه الطبية وبعد انهيار السياحة الطبية. تنظيم هذا القطاع المزدهر يتطلب دعم المستشفيات الحكومية وتفعيل الضمان الصحي وتقديماته التعاضدية وحماية المستفيدين من "المافيات" الصحية.

تكثر التحديات امام لبنان، وربما سلوك الطريق للبدء في انجاز بعضها معقد. لا بد اذا من نهضة مجتمعية بعقول راجحة لان الفقر لا ينتج ثورات، ولا يدفع نحو التحديات، ولا يلتفت الى المستقبل بقدر ما يعيش الراهن. وحده الوعي يفعلها، وصناديق الانتخابات كفيلة باثبات وجوده من عدمه.

إلى العدد المقبل

INNOVATE.  
START TODAY



مصرف لبنان  
BANQUE DU LIBAN